www.kassioun.org

الخميس 24 تموز 2025

حزب الإرادة الشعبية

قاسيون

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

«إصدار خاص»

إصدار خاص - صفحتان ● مجاني ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3321775» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

المحرر السياسي

النصف الملآن من «كأس السويداء»!

لجأت إحدى العائلات في ريف السويداء المحاذي لدرعا، إلى منزل صديق قديم للعائلة في درعا، واحتمت في داره. وحين بدأت عمليات تعفيش للقرية التي لجأت منها العائلة، ذهب الصديق الدرعاوي للاشتراك بـ«التعفيش»، ولكن بهدف محدد: قام بـ«تعفيش» بيت العائلة اللاجئة في داره، ليس من باب السرقة كما فعل آخرون، بل كي يصون ممتلكات العائلة، بانتظار أن تهدأ الأمور ليعيد ضيوفه وعفشهم إلى بيتهم معززين مكرمين.

هذه القصة حقيقية بالكامل، وهي ليست قصة نادرة، بل هي مكررة مئات المرات، وعلى الجانبين، وهي تعكس الأخلاق الحقيقية للسوريين، وعمق الروابط وقدمها وعراقتها فيما بينهم، بغض النظر عن طائفة أو دين أو قومية.

من الصحيح أن الجرح الدامي الذي خلفته أحداث السويداء هو جرح عميق جداً، ومن الصحيح أن فوران الدم والمآسي والجرائم التي تم ارتكابها قد دفعت كثيرين إلى تبني خطابات ثأرية وطائفية مقيتة، بل وإلى التشكيك في إمكانية استمرار البلاد موحدة، ناهيك عن التدخلات الخارجية المختلفة التي أرادت بالناس شراً إضافياً.

رغم ذلك كله، فإن المصيبة نفسها، قد أيقظت في قلوب عدد كبير جداً من السوريين، وفي طول البلاد وعرضها، مشاعر إنسانية ووطنية كامنة، بعيداً عن مصلحة هذا الطرف السياسي أو ذاك، وأكثر وعياً وتقدماً من مواقف السلطات والقوى السياسية المختلفة وتصريحات الدول وتعبيراتها عن القلق...

الملمات الكبرى التي يمر بها الشعب السوري، تعيد التأكيد أنه شعب راسخ وعميق الجذور، وعنيد وصلب ويصعب تهشيمه وتفتيته ضمن المصالح السياسية الضيقة؛ فآراء الناس الفعلية تؤخذ من الأرض ومن أفواههم وأفعالهم مباشرة، وليس من فيسبوك أو الإعلام الرسمي أو شبه الرسمي أو الخارجي، حيث المصالح السياسية الضيقة هي الحاكم والمنظم.

رغم المعاناة والمأساة الكبرى، لكن على هذه الأرض ما يستحق الحياة، وعلى هذه الأرض سوريون حقيقيون ينتمون لبعضهم البعض... تتغير الأنظمة والسلطات، وتتغير التدخلات الخارجية جيئة وذهاباً، يمر احتلال ويذهب احتلال، ويبقى السوريون راسخين في أرضهم، وراسخين في أخلاقياتهم وانتمائهم الإنساني الجامع لبعضهم البعض... ويذهب الزبد، عاجلاً أم آجلاً!

الشارع السوري ≠ الفيسبوك

إذا ما راقبنا حملات التحريض الممنهجة على وسائل التواصل الاجتماعي، واتهامات التخوين المتبادلة، علمنا أنّها تعكس إلى حد ما تياراً موجوداً فعلياً في سورية، لكن السؤال هو هل هذا هو التيار الوحيد المَوجود؟ وما هو وزنه الحقيقي؟ أم أن خوارزميات وسائل التواصل الاجتماعي تعمل على منح تيار محدد مساحة أكبر بهدف التضليل وتوتير الأجواء أكثر؟!

خلال الأيام القليلة الماضية شهدنا عدة أمثلة يمكن عرضها، الأول هو ما جرى في المدينة الجامعية في دمشق حيث انتشر فيديو صور مجموعة من الطلاب يتحدثون بشكلٍ طائفي بغيض ويحرضون ضد طلاب من محافظة السويداء ويدعون لطردهم، لكن وَلسبب مجهول لم ير أحد الموقف الوطني والمسؤول لمدير المدينة الجامعية الذي هدد الطلاب الموتورين بأقصى درجات العقاب وفرض عليهم الانضباط وعدم المساس بالسلم الأهلي، ورغم أن عدداً من الطلاب صوّر كلمة المدير أمام الطلاب إلا أنّها ولسبب ما لم تجد مساحةً في الفضاء الرقمي!

الخطاب الوطني الجامع الذي ينبذ التفرقة ويحذر من مخاطرها موجود وهو يخوض معركة عنيفة مع خطاب تفريقي وإقصائي وتكفيري، وتعمل وسائل التواصل الاجتماعي على إسناد المتطرفين وإعلاء صوتهم بينما يعتمد التيار الوطني المقابل على قاعدته المتينة على الأرض، وعلى صلاته المباشرة مع الناس في عدد كبير من الجامعات والمدارس والجوامع والأماكن الدينية وعبر اللقاءات الشعبية ونشاط قوى سياسية وطنية تضع كل طاقاتها في هذه المعركة ما يرجّح في نهاية المطاف خطاب السلم الأهلي على الأرض حتى حين يخسر المعركة الافتراضية على الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي.

الاتجاه الذي لا عودة عنه: التوحيد لا التقسيم

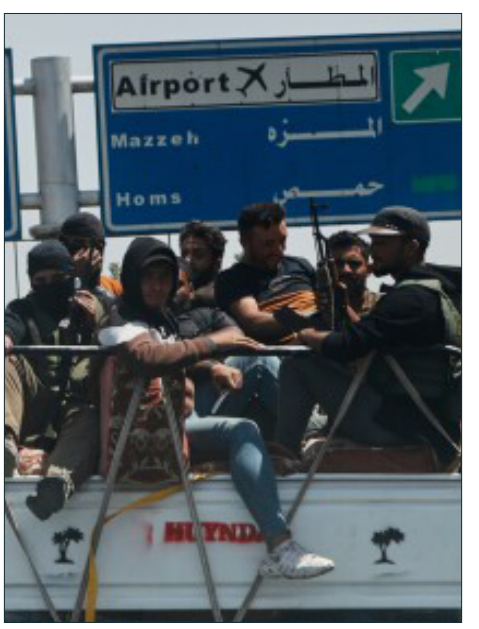

بنتيجة الأحداث الدموية الفظيعة في السويداء، وقبلها في الساحل وفي أماكن أخرى من الأرض السورية، ومع استمرار تدفق الدم السوري وارتفاع خطابات التخوين والتحريض الطائفي والكراهية بمختلف أشكالها، بدأ سؤال مرّ محبوس في الصدور المتألمة للسوريين، بالتفلت من رقابة إيمانهم العميق بسورية، ليصل إلى ألسنتهم، فينطقونه خائفين وكل أملهم أن تكون الإجابة هي لا واضحة وثخينة وصارمة، علها تعيد إليهم أملاً بدأ بالانطفاء...

السؤال المر يقول: «هل وصلنا إلى نقطة اللاعودة بما يخص وحدة سورية أرضاً وشعباً؟».

وأما الجواب فهو كالتالي: نقطة اللاعودة سنبلغها فقط عبر اتجاه واحد؛ هو عكس اتجاه التقسيم: أي اتجاه توحيد شعوب المنطقة وتعاون وتكافل دولها، وبالضد من المصلحة الأمريكية «الإسرائيلية»... وأما الاتجاه الآخر السلبي الذي يتخوف منه سوريون كثر، فهو اتجاه قابل للعكس، ويمكن العودة عنه مهما بلغ من السوء، وذلك تحت تأثير ثلاثة عوامل مجتمعة:

أولاً: ليست المرة الأولى في التاريخ التي تحاول قوى خارجية فيها تقسيم سورية على أسس طائفية، وتنجح جزئياً، «وهي لم تنجح في حالتنا المعاصرة حتى الآن» كما جرى أيام الانتداب الفرنسي، ومع ذلك، استطاع السوريون أن يحولوا ما بدا نقطة لا عودة إلى نقطة انطلاق نحو وحدة أكثر شمولاً وتجذراً مما كانت عليه قبل محاولات التقسيم.

ثانياً: تقسيم دولة من الدول، ابتداء من القرن العشرين وصاعداً، لم تعد مسألة إقليمية بحال من الأحوال، بل هي مسألة ميزان قوى دولي بالدرجة الأولى، وأولئك الذين لهم مصلحة في تقسيم سورية، وعلى رأسهم الولايات المتحدة و«إسرائيل»، ورغم كل ما يبدون عليه من جبروت وقوة وتحكم، هم في الحقيقة في طور التراجع والانحدار السريع، وأي مشاريع يسعون لتثبيتها ستزول بزوال سيطرتهم، وهو أمر لم يعد بعيداً البتة، ويمكن قياسه بالسنوات والأشهر.

ثالثاً: من طبيعة الأزمات العميقة والدموية عبر التاريخ، أنها تدفع إلى الواجهة المشكلات والأوساخ المتراكمة. ولكنها مع ذلك، وبالتوازي معه، تصقل أفضل ما في الشعوب من أخلاق وقيم وتقاليد وتراث وتاريخ... هذا ما يحصل في سورية أيضاً، والزبد الذي يطغى على سطح الصورة، سرعان ما سينجلي ليظهر المعدن الحقيقي للشعب السوري ببعده الإنساني العريق والعميق والباقي مستمراً ومتصلاً وعابراً للحكومات والأنظمة والاحتلالات...

حول تقرير اللجنة: الجريمة سياسية وعلاجها سياسي!

عقدت «اللجنة الوطنية المستقلة للتحقيق في أحداث الساحل» مؤتمراً صحفياً يوم الثلاثاء 22 تموز 2025، بعد يوم من الإعلان عن تسليم نتائج عملها لرئيس المرحلة الانتقالية، وبعد أربعة أشهر وعشرة أيام من تشكيلها.

التقرير لم يتم نشره بعد، وحاول المؤتمر الصحفي تقديم خلاصاته الأساسية، ولذا ما يزال السوريون بانتظار نشر التقرير الكامل كي يصبح من الممكن تقييمه بشكل فعلي، ولكن ما بين يدينا حتى الآن، هو تصريحات اللجنة عبر مؤتمرها الصحفي.

يمكن تلخيص الأمرين الأكثر أساسية اللذين وصلت إليهما اللجنة، بما يلي:

1- رأت اللجنة أن الجرائم والانتهاكات التي ارتكبت لم تكن منظمة، ولم تحصل على أساس أوامر؛ أي أنها أعادت ما كان يقوله الإعلام الرسمي وشبه الرسمي من أن هذه الجرائم هي «أعمال فردية».

2- رأت أيضاً أن الدوافع كانت ثأرية وليست أيديولوجية؛ أي أنها أعادت التأكيد مرة أخرى على أن الجرائم ليست موضوعاً منظماً بل موضوعاً فردياً قام به أفراد تصادف أنهم تواجدوا كمجموعات.

بقية الأمور يمكن اعتبارها تفاصيلاً، لأن هذين الأمرين أعلاه هما ما يحددان نوع وصنف الجريمة بالمعنى القانوني، وبالتالي طريقة معالجتها ومعالجة نتائجها.

فحين تصنف الجريمة بأنها «مجموع أعمال فردية»، فإنك تنقلها من كونها جريمة ذات طابع سياسي واجتماعي عام، إلى كونها جريمة ذات طبيعة جنائية.

وحين تقول إن الجريمة ذات طابع جنائي، فإن علاجها يكون عبر القضاء بدرجاته المختلفة، وينتهي الأمر عند هذا الحد. في حين إن الجريمة في الواقع ليست مجرد جريمة جنائية، بل هي جريمة سياسية، وجريمة كراهية، هددت السلم الأهلي للمجتمع وهددت وحدة البلاد وأمنها الوطني، وتقليل رتبتها إلى «جريمة جنائية» يعني عدم معالجتها بشكل حقيقي وعدم معالجة نتائجها، وتركها جرحاً مفتوحاً، بل وفتح الطريق نحو تكرارها بشكل أو بآخر...

إن الهدف من تقصي الحقائق والوصول إلى نتائج فعلية في معالجة جرائم من النوع الذي حدث في الساحل السوري في آذار 2025، هو هدف سياسي بالدرجة الأولى، هدف سياسي وطني الغرض منه هو إشعار الناس بالأمان والثقة وبأنهم محميون في بلدهم أياً يكن انتماؤهم الديني أو الطائفي أو القومي، وبهذا المعنى فإن النتائج التي ظهرت من لجنة التحقيق، لا توحي حتى اللحظة بالجدية المطلوبة لمعالجة المسألة على المستوى الوطني الشامل، وضمن عقلية الحفاظ على الأمن الوطني للبلاد والحفاظ على وحدتها وسلمها الأهلي...

الدولة بين السيطرة والهيمنة...

يميز علماء الاجتماع السياسي، في إطار دراستهم للعلاقة بين السلطة والشعب، بين جهاز الدولة والشعب، بين مفهومين مهمين هما السيطرة والهيمنة.

أما السيطرة، فهي عملية إخضاع الناس بالقوة، عبر أجهزة القمع بأنواعها المختلفة، ابتداء من أجهزة القمع الصلبة، مثل الأمن والجيش والسجون، ووصولاً إلى أجهزة القمع الناعمة، أي عبر الإعلام والثقافة واستخدام الدين والعقائد وإلخ.

وأما الهيمنة، فهي مفهوم أوسع وأعقد؛ فهي تتضمن السيطرة، أي تستخدم الأدوات التي تستخدمها السيطرة، لكن مع أدوات عديدة إضافية كلمتا السر فيها هما «التوافق» و«الرضا الاجتماعي». إضافة إلى أن الهيمنة تقوم بشكل أساسي على التوافق؛ أي أن مركز ثقلها هو التوافق، ولا تستخدم أدوات السيطرة المباشرة إلا في حالات طارئة وبشكل جزئي، وبالاستناد إلى التوافق والرضا الاجتماعي.

قبل تفسير معنى التوافق والرضا الاجتماعي، من المهم الإشارة إلى أن علماء الاجتماع السياسي، وعبر دراسة عدد كبير جداً من النماذج السياسية حول العالم، قد وصلوا إلى استنتاج واضح ومثبت هو التالي: الأنظمة السياسية التي تقوم على «السيطرة»، ورغم ما تبدو عليه من قوة ظاهرية ومن قدرة على القمع والضبط، إلا أنها في الحقيقة أنظمة شديدة الهشاشة، وعاجزة عن التكيف مع المتغيرات، ومعرضة للسقوط بشكل دائم، وغالباً ما تدفع بلدانها نحو أزمات ضخمة تصل حد الحروب الأهلية والدمار. بالمقابل، فإن الأنظمة التي تقوم على «الهيمنة» هي أنظمة أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع المتغيرات، وأكثر قدرة على الاستمرار.

بالعودة إلى مفهومي التوافق والرضا الاجتماعي، فإن المقصود بهما من حيث الجوهر، هو أن تتمكن السلطة/النظام/الدولة من توفير قدر كاف من الإجماع الوطني حولها وحول سياساتها، وضمناً سياساتها الوطنية والاقتصادية-الاجتماعية والديمقراطية. وكي تتمكن من تحقيق القدر الكافي من الإجماع، فإن عليها أن تصيغ سياسات مرتبطة بالمصالح الفعلية للمجتمع، ويشعر من خلالها المواطنون بأنهم يعيشون في دولة تحترمهم وتحترم حياتهم ومستقبلهم، وتمنحهم الأمل في مستقبل أفضل، ولا تحكمهم عبر الخوف والقمع.

باستخدام مفهومي «السيطرة» و«الهيمنة» في تشخيص الواقع السوري الحالي، يظهر أن قسماً مهماً من السلطات القائمة، يتبع مفهوم «السيطرة»، وإذا كان اتباع عقلية «السيطرة» أمراً مضراً يعرض من يتبعه للهشاشة والضعف على العموم، ففي وضع مثل وضع سورية اليوم، الهشة أصلاً، والتي تعاني من شتى أنواع التدخلات الخارجية، فإن تبني عقلية «السيطرة» يتحول إلى مسألة مدمرة وخطيرة للغاية، ليس للسلطة فحسب، بل وللدولة نفسها وللمجتمع...

فهم الأمور بهذه الطريقة، يسمح برؤية الحل الواضح، وبرؤية الضوء في نهاية النفق؛ المطلوب هو توافق ورضا اجتماعي واسع، وهذا غير ممكن دون الانتقال نحو المشاركة الحقيقية، ونحو إنهاء عقلية الاستئثار و«الغلبة/السيطرة»، والتخلي عن أوهام الاستقواء بقسم المجتمع السوري إلى طوائف وقوميات وأديان؛ فالسوريون يرفضون بالممارسة العملية أن يتم حشرهم في هذه التصنيفات. وعملية الاستقواء ينبغي أن تكون بالسوريين كلهم ضد أي تدخلات خارجية... ومفتاح هذه المسألة هو المؤتمر الوطني العام الجامع الشامل، كمنصة انطلاق باتجاه بناء سورية الجديدة على أساس التوافق بين أبنائها...

عرّف ما يلي: «المؤتمر الوطني العام»

يزداد الحديث مؤخراً، ضمن المساحات السياسية والإعلامية والاجتماعية في سورية، عن «المؤتمر الوطني العام» وضرورته بوصفه علاجاً للأوضاع الصعبة والخطيرة التي تمر بها البلاد. فما هو هذا المؤتمر، وكيف يتم تشكيله وما هي مهماته؟

● ما هو المؤتمر الوطني العام؟

تلجأ الشعوب، بعد مرورها بأزمات وحروب طاحنة، وخاصة في حال جرى الاقتتال بين أبناء الشعب الواحد، إلى عقد اجتماع وطني عام يهدف إلى الاتفاق المشترك على مستقبلها، من أجل الحفاظ على وحدتها وتجاوز المحنة والتأسيس للمستقبل. ويحمل هذا الاجتماع عادة تسمية «مؤتمر وطني عام» أو «جمعية تأسيسية».

● كيف يتم تشكيله؟

في بعض الحالات يتم تشكيله عبر الانتخاب، ولكن في معظم الحالات، يجري تشكيله ضمن معايير توافقية، بحيث يحقق أكبر قدر من الشمول؛ فيضم القوى السياسية والمجتمعية، والتيارات المختلفة الفكرية والاجتماعية، والتنوع المجتمعي بأشكاله الفئوية والمهنية والقومية وإلخ. ويُشترط فيه أن يحقق شمولاً فعلياً لا شكلياً، أي أن يكون التمثيل مقنعاً للمجتمع بقدر معقول وكاف.

● كيف يعمل؟

يعمل المؤتمر الوطني بعد انعقاده كورشة عمل مستمرة، ويأخذ وقتاً منطقياً، ربما يمتد عدة أشهر، وبالتأكيد لا يمكن أن ينجز مهامه في أيام معدودة، وبالطبع لا يجوز أن يمتد لسنوات. على سبيل المثال فقد تم عقد «المؤتمر السوري العام» في 8 حزيران 1919 وامتد حتى 19 تموز 1920، أي 13 شهراً، وحضره 85 نائباً. في وضعنا الحالي، بعد أكثر من 100 عام، فمن الممكن في ظل تطور التكنولوجيا، بل ومن الضروري، أن يتم بث جلسات عمل المؤتمر الوطني العام كلها أمام السوريين، لكي يسمع السوريون ما يقال في شأن مستقبلهم ويشاركوا بآرائهم خلال العملية وليس بعدها.

● ما هي مهامه؟

يضع المؤتمر على طاولة البحث والنقاش المشكلات الكبرى التي يعاني منها السوريون عبر عقود، من فقر وبطالة وتهميش وفساد وتسلط وقمع وتفتيت للمجتمع على أسس طائفية وقومية ودينية وإلخ. ويناقش كلاً من هذه المشكلات، ويبحث عن حلول لها، عبر التوافق.

الشكل العملي لهذه التوافقات هو عقد اجتماعي جديد بين السوريين، أي دستور جديد، يضع الإطار والهيكل القانوني العام للمستقبل السوري، بما في ذلك شكل الدولة وشكل الحكم وتوزيع السلطات، ومواضيع الحريات والحقوق وإلخ.

ويمكن للمؤتمر أيضاً، أن يكون قاعدة الانطلاق نحو تأسيس لجنة لصياغة الدستور، بعد أن يحدد الاتجاهات العامة له، ويمكنه أن يضع الأساس لتشكيل حكومة وحدة وطنية جامعة وشاملة تقود البلاد إلى بر الأمان، ضمن مرحلة تنتهي بانتخابات حرة ونزيهة يقرر فيها الشعب السوري ما يريد.

للتواصل مع حزب الإرادة الشعبية في جميع المحافظات وللاشتراك في جريدة قاسيون.. الرجاء الاتصال بالأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0937847921
السويداء	كنان دويعر	0992469336
دمشق وريفها	محمد عادل اللحام منظمة الشباب	0944484795 0933060528

حمص	حسن المصري	0932515122
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581
طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	انور ابوحامضة	0947360151

دير الزور الرقة	زهير المشعان	0932801133
الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639

أو عبر الرقم الموحد 0932406770